

المصراع

حول

البحر الأحمر

منذ أقدم العصور

حتى القرن الثامن عشر

د. يوسف فضل حسن

من

فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ زادت أهمية البحر الأحمر كمعبر دول
التنافس بين الدول العظمى. وخلال العقد الأخير كثر الحديث عن «أمن البحر
الأحمر»، ورددت كثير من الدوائر العربية شعار أن «البحر الأحمر عربي». وفي نفس
الوقت تقاتلت حدة التنافس بين الدول العظمى على كسب ود البلاد المطلة عليه
والسعي للسيطرة عليها. وأخذ هذا التنافس أو الصراع مظاهر مختلفة، منها الثقافي
والأيدولوجي والاقتصادي والعسكري. وحقيقة الأمر أن أهمية البحر الأحمر
والصراع المحتدم عليه ليست جديدة بل ترجع إلى عشرات القرون.

بدأت أهمية البحر الأحمر حين استغله قدماء المصريين لبلوغ بلاد البونت (أو
الصومال) لجلب العطور والبخور والأخشاب منذ عشرين قرناً قبل ميلاد المسيح، ثم
اخترقه الفراعنة جنوباً حتى بلغوا بلاد الهند بقصد التجارة في العطور والتوابل وغيرها
من منتجات الشرق في الأنف سنة الأولى قبل الميلاد. وأصبحت الاستفادة من
البحر الأحمر في نقل شتى أنواع التجارة من اليمن، والهند وشرقي أفريقيا، والتي تشق
طريقها حتى حوض البحر الأبيض المتوسط ثم أوروبا الغربية، السمة الغالبة على
مناشطه.

ومع أن مصر قد نجحت في بسط نفوذها السياسي والتجاري على أجزاء كبيرة من
سواحل البحر الأحمر لفترات طويلة، إلا أن هذا المعبر الهام كان مسرحاً لصراعات
حادة بين الممالك المطلة عليه من جهة، وبين القوى الأوربية الوافدة كالإيطالية والرومان
الذين سعوا لسيطرتهم عليه والتحكم في التجارة التي تنقل عبره منذ عهود
مبكرة. ومنذ قيام الخلافة الإسلامية ظل المسلمون يسيطرون على هذا الطريق البحري
الهام سيطرة تامة امتدت حتى المحيط الهندي، ويحتكرون ما يجعل عليه من تجارة
الشرق التي تأخذ طريقها إلى أوروبا محققين من ذلك أرباحاً كبيرة. ومنذ انتهاء الحروب
الصليبية أخذت أوروبا تسعى لكسر هذا الاحتكار الإسلامي، وإضعاف الدول
الإسلامية، وقد نهبها ذلك على يد البرتغاليين الذين دخلوا في صراع طويل مع
الممالك حكام مصر، ثم مع الدولة العثمانية التي آلت إليها السيادة على الممتلكات
الملوكية.

عرف هذا البحر بأسماء متعددة كالبحر الفرعوني، والبحر الحبشي، وبحر القلزم وأخيراً البحر الأحمر. والإسمان الأولان يشيران إلى أسماء أم غلبت أجزاء منه أو كله، ويشير الإسم الثالث إلى ميناء، بينما تصف كلمة الأحمر لون مائه.

وقد اشتهر البحر الأحمر منذ زمن بعيد بصعوبة الملاحة لكثرة الصخور والشعب المرجانية التي تعترض مجراه وما يهب عليه من رياح وأعاصير، وراجت بعض الأساطير عن وجود صخور من المغناطيس تسبب في تحطيم السفن المثبتة بمسامير من الحديد. وقد عرفت هذه الأسطورة في العالم القديم. ولعل أول من أشار إليها هو الكاتب الهندي مهوجا. وأبان بروكويوس خطل هذه الأسطورة ذاكراً أن سفن البطلمة والرومان المثبتة بالحديد كانت تمر عباب البحر الأحمر دون أن يصيبها أي مكروه. وظلت هذه الأسطورة تثير الرعب في نفوس الملاحين حتى عهود متأخرة، ولذا كانت السفن تتجنب الإبحار فيه ليلاً. وعزا القزويني ذلك إلى «خوف الملاحين من جبال المغناطيس». وحتى يتجنبوا هذا الخطر فإنهم يغطون السفن عند صنعها بنوع خاص من الجبال المثبتة. ويصفها الإدريسي بقوله «ومراكب هذا البحر كلها مؤلفة بالدمر ومحروزة بجبال الليف مجلفطة بدقيق اللبن ودهن كلاب البحر» ويصف البحر بقوله «والمسافرين في هذا البحر يأوون منه في كل ليلة إلى مواضع يسكنون بها ويلجأون إليها خوفاً من معاطبه، ويتزلون بها ليلاً ويقلمون عنها نهاراً. وهو بحر مظلم، كربه الروائح، وحش الجزائر لا خير في ظاهره ولا في باطنه وليس كبحر الهند والصين الذي في بطنه اللؤلؤ النفيس. وفي جباله الجواهر وفي مدنه أصناف الطيب وفي سواحله محلات الملوك ومدنها».

ويؤكد وصف الإدريسي هذا حقيقة هامة وهي أن الطبيعة القاحلة لمعظم سواحل البحر الأحمر لم تساعد على إنتاج صادرات ذات قيمة تجارية عدا بلاد اليمن كما أن عائد ثروتها الطبيعية كان قليلاً في ذلك الوقت، فإذا ما بعدنا من الساحل نجد أن منطقة الظهر، وبخاصة في الساحل الإفريقي، كانت تمد الموانئ القليلة، التي نشأت في ساحل البحر الأحمر بشتى المنتجات الزراعية والمعدنية والتي غالباً ما تستغل في التجارة المحلية، إلا أن ثراء المرافئ الرئيسية مثل عدن وجدة وعيذاب والقلزم يرجع إلى اعتمادها على التجارة الهندية. ولعل هذا العامل الجغرافي يفسر قلة المالك التي ارتبط تاريخها بالبحر الأحمر باستثناء مصر واليمن اللتين لعبتا دوراً هاماً في

تجارة التوابل والعطور. وفي هذا السياق يمكن ذكر الحبشة التي ارتبط تاريخها إلى حد ما بالبحر الأحمر.

وكان موقع مصر الجغرافي الممتاز على سواحل البحرين الأحمر والأبيض المتوسط. وما نشأ على أرضها من حكومات قوية سبباً في اهتمامها بالبحر الأحمر وارتباط تاريخها التجاري والحربي بتاريخه فترات طويلة. ففي عهد الملك رمسيس الثاني استولى الأسطول المصري على أجزاء كبيرة من سواحل البحر الأحمر واشتبك مع السفن الهندية التي كانت تتحرش بالسواحل المصرية. وفي عهد الملكة حتشبسوت بلغت الأساطيل التجارية بلاد اليونان. ومنذ ذلك التاريخ صارت السفن المصرية تمخر عباب البحر الأحمر تحمل شتى أنواع المتوجات الإفريقية كالعطور والعاج والأبنوس. ولتسهيل مهمة السفن التجارية شقت قناة في وادي الطليات لتربط بين النيل والبحر الأحمر وقد أعيد حفرها مرات. وكانت السفن الحربية تحرس الأساطيل التجارية في رحلاتها.

وبعد الغزو الإفريقي لمصر سارت دولة البطلمة على نهج سياسة الفراعنة في البحر الأحمر، فاهتمت برعاية الأساطيل التجارية التي كانت تمثل مورداً اقتصادياً هاماً. وكانت السفن المصرية تبحر حتى عدن وربما جاوزتها إلى الهند. ولم تقف جهود البطلمة على المناشط التجارية وتوسيع ممتلكات الدولة، بل اهتموا بجمع معلومات دقيقة عن سواحل البحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي. وكان ما جمعه من حقائق عن السواحل وسكانها ومواردها يمثل ثروة علمية عظيمة ساعدتهم على السيطرة على البحر الأحمر وأفادتهم.

وتم إنشاء موانئ جديدة مثل برنيس، وليوكوس ليجون وأديوليس في الساحل الغربي للبحر الأحمر، جنوب مصوع وأرسينوي عند بوغاز باب المندب. وقد ساعدت كل هذه المدن في تنشيط التجارة. وربما كان اهتمام البطلمة بالكشف الجغرافي امتداداً طبيعياً لعمليات الاستكشاف التي ابتدتها الفراعنة. ومن أشهر هذه الرحلات البعثة التي أرسلها ناخو أحد ملوك الأسرة السادسة والعشرين لاكتشاف السواحل الإفريقية. فأبحرت البعثة من مدينة القلزم وعادت عن طريق جبل طارق سنة ٦١٦ ق.م.

ولم تتحقق هذه الزعامة البحرية دون صراع شديد مع دولة سبأ اليمنية (٧٥٠ق.م / ١١٥ق.م) التي كانت تسيطر على اليمن وتتحكم في مدخل البحر الأحمر الجنوبي، كما أن غزارة الأمطار وخصوبة الأرض جعلتها مصدراً هاماً للعطور والبخور كما كانت على صلات تجارية مع شرق أفريقيا والهند. وأتاح هذا الموقع المانع لليمنيين السيطرة على جنوب البحر الأحمر والساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية والساحل الإفريقي المواجه لبلادهم. ولذلك تسنى لهم احتكار تجارة التوابل والعطور وغيرها من السلع القديمة التي يجنون منها أرباحاً كثيرة. وتجنباً لمخاطر البحر الأحمر كان التجار اليمنيون ينقلون هذه السلع على قوافل برية تسير محاذية لساحل البحر الشرقي عن طريق مكة إلى الشام ومصر. وكانوا على صلات حميمة مع دولتي الأنباط وتدمر اللتين تسيطران على أجزاء من شمال الجزيرة العربية والشام. ولما كانت القوافل اليمنية تتمتع بحماية حكام تلك الدول صاروا شركاء لهم في الثراء الذي تحققه تلك التجارة. فلما آل الأمر إلى البطلمة سعوا لفك الاحتكار اليمني للتجارة الشرقية ونجحوا في كسر شوكتهم لسيطرتهم على البحر. ومما ساعدهم على ذلك اضمحلال مملكة سبأ وانهارها في سنة ١١٥ ق.م، إلا أن اليمن ظلت تحت زعامة الدولة الحميرية (١١٥ق.م. — ٣٠٠م) تمثل محوراً هاماً في التجارة الشرقية. وقد تبذرت هذه السيطرة بدخول الرومان حلبة السباق.

وفي سنة ٣٠ ق.م. استولت الدولة الرومانية على دولة البطلمة، وتبنت سياستها الرامية للسيطرة على تجارة البحر الأحمر. وكان هدف الإمبراطور أغسطس أن تنال روما نصيبها من الثراء الذي تحققه التجارة الشرقية، فقرر كسر الاحتكار اليمني لتلك التجارة وتحويل مسارها للموانئ المصرية، واهتم أغسطس بفرض «السلام الروماني» على البحر الأحمر وتطهيره من القراصنة الذين زاد خطرهم بتدهور دولة البطلمة. كما قرر إحكام قبضته على الدول الواقعة على البحر الأحمر، وبخاصة ممالك حمير والأنباط والحبيشة وتقليم أطرافها الواحدة تلو الأخرى، واتباع الرومان طرقاً مختلفة لتحقيق هذا الهدف، وكان إرسال حملات عسكرية واحداً منها.

وبدأ أغسطس بدولة حمير اليمنية، فأرسل جيشاً كبيراً بقيادة جالوس والي مصر لغزو بلاد اليمن ولإرهاب باقي العرب والأنباط. وأقلعت الحملة من مصر سنة ٢٥ ق.م. متجهة نحو الساحل الشرقي فتابعته نحو أسبوعين إلا أن صعوبة الملاحة

كبدتها كثيراً من الخسائر في السفن والأرواح، ثم تابعت الحملة مسيرتها عبر الطرق الصحراوية حتى بلغت نجران. ثم سارت إلى ماريابا (مأرب) وضربت حولها حصاراً، ولكن الجيش الروماني لم يصمد طويلاً، بسبب الخسائر في الجند والعتاد وقلة المؤن وما تعرض له من مقاومة شديدة. وعادت الحملة إلى مصر دون أن تحقق نصراً عسكرياً، إلا أن إرسال ذلك الجيش الأوربي كان بمثابة مظاهرة استعراضية لقوة روما العسكرية في جزء لم تبلغه أوروبا من قبل، وحقت الحملة فوائد علمية وسياسية واقتصادية. فقد عرف الرومان ذلك الإقليم وكتبوا عنه، كما أنهم عقدوا بعض الاتفاقيات مع أمراء تلك المناطق، ومهدت الحملة لزيادة النفوذ الروماني وكسر الاحتكار العربي للتجارة الشرقية.

ومما ساعد أيضاً في تحويل التجارة الشرقية للموانئ المصرية التي قام الرومان بتحسينها وربطها بطرق آمنة الاستفادة من الرياح الموسمية.

عند استتباب الأمر للرومان في منطقة البحر الأحمر. ومن استقرار الواقع في ذلك الحين نصل إلى أن سياسة الرومان نحو بلاد الحبشة وميناء عدول (المفخذ الرئيسي لدولة أكسوم الناشئة) كان يسودها شيء من التفاهم والتعاون الاقتصادي. إلا أن الرومان اتبعوا مع بلاد النوبة سياسة مغايرة لتلك التي اتبعت تجاه بلاد الحبشة. إذ أن الرومان قاموا بإجراءات تأديبية ضد بلاد النوبة لتأمين سير التجارة وبخاصة على المناطق الساحلية.

ونتيجة لكل هذه الإنجازات أصبح الرومان يسيطرون على البحر الأحمر ويتمتعون بدخل اقتصادي كبير، إلا أن السيادة الرومانية لم تدم طويلاً. فخلال القرنين الثالث والرابع بدأ الضعف يدب في كيان الإمبراطورية من الداخل. وانتهى بانقسامها إلى شطرين: بيزنطة في الشرق، وروما في الغرب. وقد ورثت بيزنطة نفوذ الإمبراطورية الرومانية في البحر الأحمر، وفي الخارج ظهرت على مسرح الأحداث قوتان جديدتان: الأولى الإمبراطورية الساسانية، والثانية مملكة أكسوم المسيحية. ففي سنة ٢٥٥ م. نشأت الإمبراطورية الساسانية في أعقاب المملكة البارثية واعتبرت نفسها الوريث الشرعي لمملكة الأخمينيين التي هزمها الإسكندر المقدوني منذ ستة قرون، وفي عهدها سعت لإحياء حضارة الفرس وقوميتهم التي ذلت، فركزت نفوذها في منطقة ما بين النهرين، وأحيت الصراع التقليدي بين الفرس والرومان في

الأقاليم الواقعة بين الإمبراطوريتين ونادت بطرد الروم من الشرق كله. ومما عمق هذا الصراع أن الفرس يدينون بالزرادشية بينما يعتنق الرومان المسيحية.

وعمل الفرس للفكك من هيمنة الرومان على التجارة الشرقية في المحيط الهندي، فأنشأوا الموانئ وتعاونوا مع عرب جنوب شبه الجزيرة العربية في نقل السلع بين الخليج الفارسي والبحر الأحمر. ووجد الفرس في عرب اليمن، الذين اعتنقوا اليهودية، خير معين لهم في صراعهم ضد الدولة البيزنطية وحليفها دولة اكسوم.

أما الدولة الثانية فهي اكسوم الحيشية، التي كان البيزنطيون يراقبون نفوذها المتزايد بشيء من الحذر وبخاصة بعد أن غزت بلاد أصدقائهم ملوك مروى، وبعد أن بدأت تساهم في تجارة البحر الأحمر وأخذت تطمع في السيطرة على اليمن لزيادة نصيبها من تلك التجارة. ومع ذلك كله فإن البيزنطيين كانوا يعتبرونها خير حليف لهم في ذلك الركن الثاني. وبخاصة بعد أن انتشرت المسيحية في ربوعها. ومن ثم توطدت الصلات بين البلدين وصارت اكسوم تنوب عن بيزنطة في نقل تجارتها وتدافع عن سياستها في تلك المنطقة.



وفي نحو سنة ٣٠٠ م. تمكن الحميريون من توحيد دويلات جنوب غرب شبه الجزيرة العربية تحت زعامة دولة حمير الثانية، التي استمرت مزدهرة، إلا من غزو حبشي قصير، حتى سنة ٥٢٥ م. ولم يقف الصراع حول اليمن على المجال الاقتصادي، بل وجد عمقاً عقائدياً: فبعد أن انتشرت المسيحية واليهودية بين الوطنين دخل أتباعها في صراع حاد استغله كل من الفرس والرومان لصالحهما خلال القرنين الخامس والسادس. ولما اعتنق ذو نواس آخر ملوك حمير، اليهودية وسعى للقضاء على المسيحية في نجران، استنجد المسيحيون بالإمبراطور جستنيان الأول، حامي الكنيسة. فأشارت بيزنطة على نجاشي الحبشة بغزو بلاد اليمن ففعل ذلك سنة ٥٢٥ م. ولا شك أن دوافع هذا الغزو لم تكن دينية بحتة، وإنما كانت تخفي وراءها مطامع يبرئ لسط نفوذها السياسي على القبائل العربية تحت ستر التدخل الحبشي. وأن تحارب بهم النفوذ الفارسي المتزايد. والدليل على ذلك أن الأحباش لم يغادروا البلاد بعد نجدة المسيحيين بها بل ظلوا يحشون على صدرها خمسين عاماً، ثارت «الحمية الوطنية» ممثلة في اليهود الوثنيين خلالها مرات. ويرجع بعض المؤرخين أن

الأحباش كانوا يهدفون إلى إنشاء مركز ديني في الجنوب العربي يستطيع منافسة مكة المكرمة ويجذب منها بعض الحجاج الذين يهرون للكعبة. وفي هذا الإطار يمكننا فهم بعض دوافع أبرهة لغزو الكعبة سنة ٥٧٠م.

واستنجدت الحية الوطنية بقيادة سيف بن ذي يزن بالعاقل الفارسي، كسرى أنو شروان، فأسرع الفرس بإرسال جيش سنة ٥٧٥م. وطرردوا الأحباش. ولكن فرحة عرب الجنوب لم تطل، إذ ضم السيد الجديد بلادهم إلى الإمبراطورية الفارسية. وبذلك انتهت دولة حمير وتحول البحر الأحمر مرة أخرى إلى ميدان صراع بين قوتين عالميتين: فارس الزرادشتية في الشرق وبيزنطة المسيحية (بالتعاون مع الحبشة) في الغرب. وظل الفرس يحكمون اليمن حتى سنة ٦٢٨م. الموافقة للسنة السادسة من الهجرة النبوية حيث أعلن يادان الحاكم الفارسي إسلامه ودخل أهل اليمن الإسلام أفواجا. وأسدل الستار على حقبة طويلة من صراع أخذ شكلاً اقتصادياً بين ممالك البحر الأحمر، ولكنه سرعان ما جذبته القوى العالمية، فلوته بأنماط اقتصادية ودينية وسياسية. معتمدة على أعوان محليين يديرون لها معاركها. وما أشبه الليلة بالبارحة.



وانتهت هذه الحقبة بظهور الإسلام الذي وضع حداً للتدخل الأجنبي وانتقل مركز الثقل من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى شمالها حيث احتل الحجاز مركز الصدارة في المرحلة الأولى. وبعد أن دانت شبه الجزيرة العربية لدولة المدينة المنورة خرجت الجيوش الإسلامية صوب الشرق والشمال، والشمال الغربي عبر الصحاري فانتشرت على فارس ودوخت بيزنطة. فأصبح البحر الأحمر بحيرة عربية بعد أن دانت له كل البلاد الواقعة على سواحلها الشرقية ومصر. كما امتد نفوذ المسلمين حتى عم بلاد الحبشة، إلا أن بلاد الحبشة ظلت بعيدة عن السيطرة الإسلامية الكاملة. وبما أن المسلمين الأوائل لم يهتموا بركوب البحر، سيراً على السياسة الحذرة التي اختطها الخليفة عمر بن الخطاب في التعامل مع قبايلهم لم يلتفتوا إلى تسخيرهم لمصالحهم. وأستغل القراصنة الأحباش هذا الضعف فهاجموا ميناء جدة سنة ٦٤٠م، ورد عليهم المسلمون بتخريب ميناء عدول. وعادوا بعد أن فقدوا ثلاثاً من سفنهم الأربع. وفي سنة ٧٠٢م. أمر الخليفة سليمان بن عبد الملك باحتلال أرحييل دهلك لوضع حد لهجماتهم. ولما كثر الأحباش هجماتهم على جدة سنة ٧٦٨م. تعقبهم الخليفة أبو جعفر

واقصر دور البحر الأحمر حتى قيام الدولة العباسية على المناشط التجارية وحمل البريد، ونقل الحجيج من الجزء الشمالي إلى الحجاز. فلما قامت الدولة العباسية انتقل مركز النقل التجاري من البحر الأحمر إلى منطقة الخليج والهلل الحصب، وبهذا استرد الطريق الشرقي أهميته بعد الاضمحلال الذي أصابه إثر الحروب التي اجتاحت المنطقة بين الفرس والبيزنطيين، وصارت بغداد حاضرة العالم الإسلامي سياسياً وتجارياً. ومن ثم لم يبق لمصر التي تقلصت مكانتها إلى مجرد مقاطعة في الخلافة العباسية، سوى جزء يسير من التجارة الشرقية، وسعى الوالي العباسي أحمد بن طولون، عند محاولته الاستقلال بإدارة مصر لاسترداد جزء من تلك التجارة ولكن دون جدوى. فلما آل أمر مصر للدولة الفاطمية (٩٦٩ - ١١٧١) نجحت في تحقيق تلك الخطة. وكانت التجارة واحدة من الأسلحة التي اتخذتها تلك الدولة الشيعة لمحاربة منافسيها في بغداد بقصد إضعافهم اقتصادياً. ودخل الفاطميون في صلات تجارية وثيقة مع الشرق والغرب. واستطاعوا بمساعدة أعوانهم في اليمن الاستفادة من خبراته البحرية في تحقيق هذا الهدف. وبإحكام قبضتهم على التجارة الشرقية امتدت سيطرتهم على العديد من موانئ البحر الأحمر بما فيها عيذاب ذات الموقع الجيد. وفي وقت وجيز ازدهرت عيذاب حتى صارت من أحفل الموانئ الإسلامية. وكانت السلع الهندية والصينية تنقل إلى عدن أولاً ثم إلى عيذاب حيث تحمل على ظهور الأبل عبر الصحراء إلى قوص وقفت. وكان تجار الهند واليمن وزنبار والحبشة يترددون عليها. وكانت السلع الشرقية تستبدل بالحرير والنحاس والقصدير والكمياويات الواردة من مصر وشمال أفريقيا وأوروبا أو بالذهب المستخرج من المعادن الواقعة شرق بلاد النوبة. ومنذ استثناء الخطر الصليبي أصبحت عيذاب ميناء الحجيج الوافد من مصر وشمال أفريقيا وبلاد السودان.

وكان الأسطول الفاطمي يحوب البحر الأحمر لحراسة السفن التجارية وتطهيره من القراصنة إلا أن تلك الإجراءات لم تردع حاكم مكة من تخريب عيذاب ونهبها سنة ١١١٨ م. ورد عليه الوزير فاضل الجمالي بمنع الحجيج ووقف المؤن عن الحجاز وتجهيز جيش لمعاقبته. فإما كان من حاكم مكة إلا أن عجل بالاعتذار ورد كل ما اغتصبه.

وحقق الفاطميون هدفها الأساسيين أولاً: تحويل التجارة الهندية من منطقة الخليج العربي إلى البحر الأحمر مما أدى إلى ضعف الكيان الاقتصادي للخلافة العباسية التي سقطت أخيراً على أيدي المغول. وساعدت هذه التغيرات ليستمر البحر الأحمر طريقاً رئيسياً للتجارة الشرقية، إلى أن أحكم البرتغاليون قبضتهم على منافذه في أول القرن السادس عشر. ثانياً: ترتب على هذا كله أن صارت التجارة الشرقية مصدر دخل هام للدولة الفاطمية وما خلفها من حكومات على مصر، وكانت عدن وعيذاب ثمتلان محورين هامين في هذه التجارة.

وفي العهد الأيوبي الذي وقع على ملوكه عبء مكافحة الخطر الصليبي، صار البحر الأحمر واحداً من جبهات ذلك الصراع. فالحروب الصليبية ليست إلا مظهرًا واحداً من مظاهر الصراع الطويل الدائر بين الشرق والغرب، أو بين أوروبا وآسيا. وكانت الحروب الفارسية الرومانية واحدة منها، كما كان الاستعمار الأوربي الحديث آخرها. ويمثل الغزو الصليبي رد الفعل المسيحي للدين الإسلامي الأسيوي الذي كان في توسع مستمر منذ القرن السابع الميلادي. وكان تزايد نفوذ دولة السلاجقة في آسيا الصغرى وتهديدها للقسطنطينية حاضرة الإمبراطورية البيزنطية، السبب المباشر الذي دفع الصليبيين إلى دخول هذه الحرب دفاعاً عن مصالحهم الدينية وانتقاماً من أعدائهم. وكانت الحروب الصليبية تهدف لاسترداد القدس من المسلمين. ومع أن المظهر الفكري الديني كان غالباً على هذه الحروب فإن الواقع الاقتصادي كان متوفراً أيضاً.

ونقل الصليبيون المعركة إلى البحر الأحمر عندما قام أرنولد دي شاتيون صاحب الكرك سنة ١١٧٤/٥٧٨ بتشيد سفن حربية في البحر الأبيض المتوسط، ثم نقلها براً إلى البحر الأحمر، حيث أكمل تزويدها بالجند والعتاد الحربي. وكان هدف أرنولد دي شاتيون قطع الحج وغزو الحرمين الشريفين.



ولكن ثراء عيذاب شجع أرنولد دي شاتيون على غزوها فحرق ستة عشر مركباً وأسر سفتين قادمتين من اليمن وصادر مؤناً كانت معدة للشحن للحجاج وهاجم قافلة الحجيج بين قوص وعيذاب: «وقائل الجميع وأحدثوا حوادث لم يسمع الإسلام

بمثلها» وعلى ضوء هجوم أرنولد دي شاتيون لميناء عيذاب يمكننا أن نربط هجوم داود ملك بلاد النوبة المسيحية لعيذاب وتخريبها في سنة ١٢٧٢ بنفس المخطط الصليبي الذي كان يستهدف إضعاف دولة المماليك اقتصادياً بجرمانها الدخل الاقتصادي الكبير الذي يدره ميناء عيذاب.

فلما سمع السلطان صلاح الدين الأيوبي بالخبر وكان في الشام وجه نال به بمصر لتعقب الحملة الصليبية. «فأدرك لؤلؤة الحاجب المعتدين ولم يبق بينهم وبين المدينة وعلى ساكنها أفضل الصلاة والسلام إلا مسافة يوم وكانوا ثلثائة».. فأسرهم وساقهم إلى القاهرة حيث لاقوا حتفهم.



وذكر القاضي الفاضل أن الإفرنج استهدفوا «قطع طريق الحج وضرب العالم الإسلامي بغزو الحرمين الشريفين والسيطرة على تجارة اليمن وأكارم عدن» وبذلك يمكنهم احتلال أيلة في الشمال وقفل عدن من الجنوب فتحقق لهم بذلك السيطرة على التجارة الشرقية وقفل البحر الأحمر في وجه أعدائهم.

وقع على دولة المماليك (١٢٥٠ — ١٥١٧) التي خلفت السلطنة الأيوبية في مصر والشام أعباء جسام وبخاصة بعد أن اجتاحت جحافل المغول مدينة بغداد وسقطت الخلافة العباسية سنة ١٢٥٨. وسقوط الدولة العباسية صارت مصر المملوكية التي أوت الخليفة العباسي، مركز الثقل السياسي والحضاري والاقتصادي للأمة الإسلامية والمدافعة عن مقدساتها. فسار المماليك على نهج الأيوبيين في مقاومة الصليبيين والقضاء على جيوبهم. وأخذوا على عاتقهم حماية الحرمين الشريفين. ونتيجة لهذه التطورات أخذت سياسة مصر نحو البحر الأحمر أبعاداً ثلاثة متداخلة دينياً وسياسياً واقتصادياً.

أولاً — البعد الديني: أصبح البحر الأحمر بحراً مقدساً إذ حرم المماليك على غير المسلمين دخوله حماية للحرمين الشريفين (إلا بإذن خاص من السلطات المصرية) وأضاف المماليك إلى ألقابهم لقب «خادم الحرمين الشريفين». وتولى سلاطين المماليك حماية قوافل الحجيج. وترتب على هذه المسئولية (ولأسباب اقتصادية تتعلق بميناء جدة) ضم إقليم الحجاز لدولة المماليك.

• ثانياً: أما العامل السياسي فينبع من صلات مصر مع دول البحر الأحمر، فالحجاز والساحل الغربي من البحر الأحمر حتى عيذاب كانا جزءاً من سلطنة المماليك ثم ضم السلطان بيبرس ميناء سواكن إلى دولة المماليك خوفاً من أن تنافس عيذاب (ثم جدة التي آلت إليها الزعامة الاقتصادية)، ومن بين الأسباب التي حتمت ضم سواكن تلك السياسة التي انتهجها حاكمها الشريف علم الدين استيعاني، والتي تقضي بمصادرة ممتلكات من يموت من التجار.

وكانت اليمن وإمارات «الطراز الإسلامي» السبع الواقعة على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأحمر وشرقي أفريقيا تدبر بالولاء لسلطنة المماليك بحسبانها القوة الإسلامية الكبرى في ذلك الوقت. وكان وضع إمارات «الطراز الإسلامي» يتأرجح بين التبعية لمملكة الحبشة والاستقلال عنها. وقد شهدت المنطقة حروباً بسبب التنافس حول المراكز التجارية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر.



أما الصلات بين مملكة الحبشة المسيحية ومصر فقد تأرجحت بين الصداقة والعداء: نظراً لأن الكنيسة الحبشية كانت تابعة للكنيسة القبطية وكانت مصر تمد الكنيسة الحبشية بالمطارنة من وقت لآخر. وقد زادت علاقات الود هذه إلى تهديدات بسبب وقوف كل بلد مع الأقلية الدينية التي تتبع له. وكان الأحمش بلوحدن بقتل مسلمي الحبشة أو تحويل مجرى النيل عن مصر. كما كانوا يتآمرون مع القوى الصليبية لتطويق مصر. ويعتقد بعض المؤرخين أن غارة بطرس لوزجيان على الإسكندرية سنة ١٣٦٥ قد نفذت باتفاق مع الأحمش ليشنوا حرباً من الجنوب. وبعد احتلال الممالك لجزيرة قبرص اتصل جيرا صقل بملوك أوروبا للقيام بمحلة مشتركة ضد مصر، وكان الوسيط في هذه الاتصالات التاجر نور الدين على التبريزي، ولكن اكتشاف أمره سنة ١٤٢٩ أفسد المشروع.

● ●

العامل الاقتصادي: اتسم العهد المملوكي باتجاه الدولة نحو ضمان سير التجارة الشرقية عبر البحر الأحمر وإحكام قبضة مصر عليها. فاهتم الممالك بتطوير ميناء جدة وجعله صالحاً لاستقبال عدد كبير من السفن. واتخذ هذا القرار على حساب ميناء عيذاب. إذ منع الممالك السفن الهندية من التوقف فيه، على أثر تزايد هجمات الأعراب على قوافل الممالك التجارية. ولما تمت سيطرة الدولة على ميناء جدة والحجاز عملت على تركيز كل تجارة البحر الأحمر فيه، وطبقت عليه تنظيمات إدارية ومالية دقيقة كانت تستهدف احتكار التجارة الشرقية. وبما أن اليمن كانت تتحكم في مداخل البحر الأحمر، ويقوم ميناء عدن بدور هام في نقل التجارة. سعى الممالك لاسترضاء ملوكها وكسب ودهم. وبلغت تلك التنظيمات ذروتها عندما احتكرت الدولة في عهد السلطان برسباي تجارة البحر الأحمر وصار سلطان مصر التاجر الرئيسي لتجارة التوابل. وظل هذا النظام معمولاً به حتى نهاية دولة الممالك. فجنحت الدولة أرباحاً طائلة من احتكار التجارة ومن الضرائب التي تجنيها. وكان تجار الإسكندرية يبيعون سلعهم إلى المدن الإيطالية التي كانت تحتكر نقل السلع الشرقية إلى أوروبا منذ القرن الثالث عشر، وبما أن هذه التجارة كانت تدر أرباحاً طائلة فكان التنافس عليها شديداً بين تجار تلك المدن وبخاصة بين جنوة

والبنديقية التي كانت تسيطر على الجزء الأوفر منها. وزاد هذا الوضع من حث جنوة فوضعت كل خبراتها وما جمعتها من حقائق عن الشرق أمام ملك البرتغال الذي كان يسعى للوصول إلى الهند عبر البحر.

لم تنس أوروبا المسيحية ما لحق بها من هزائم انتهت بطرد الصليبيين من العالم العربي. ومنذ ذلك الحين كانت تسعى سعياً حثيثاً لإيجاد طريق يمكنها من تطويق العالم الإسلامي من الجنوب والسيطرة على التجارة الشرقية مصدر رخائه وقوته. وكانت البرتغال (بسبب قربها من مسرح الصراع بين المسلمين والمسيحيين في أسبانيا ووقوعها تحت تأثير تجار جنوة) أكثر الدول اهتماماً بهذا الأمر. وحاولت استغلال فكرة الدوران حول القارة الإفريقية التي روج لها الجنوبيون.

وفي سنة ١٤٢١ م. أبحرت أول رحلة اكتشافية على الساحل الإفريقي بتوجيه من الأمير هنري الملاح المهتم بالكشوف الجغرافية، وكبير «جماعة المسيح العسكرية» (The Governor of the Military Order of Christ) ، وبعد خمس وثلاثين سنة منح البابا «جماعة المسيح العسكرية» السلطة الروحية وحرية الاتجار حتى بلاد الهند. وفي نفس الوقت أبدى البرتغاليون اهتماماً كبيراً بالأخبار المتداولة عن القس يوحنا الذي يحكم منطقة واسعة قبا «بين الصين وغامبيا» (على حد ظنهم) بقصد التحالف معه ضد المسلمين. والراجع أن القس المقصود هو ملك الحبشة.

وفي ١٤٨٨ أرسل يوحنا الثاني ملك البرتغال بعثة اكتشافية بقيادة بلرو دي كوفلهام للبحث عن مملكة الحبش وجمع معلومات عن المناطق المنتجة للتوابل والطرق المؤدية لها، وزار دي كوفلهام ملك الحبشة لاستقطابه في جهد مشترك. وزار الهند ومنها عاد إلى ساحل إفريقيا الشرقي — واستغل ملك البرتغال المعلومات الثمينة التي أرسلتها هذه البعثة في استئناف الرحلات البحرية الموجهة للهند.

ومع أن التجارة الشرقية كانت سبباً هاماً في القيام بهذه الرحلات إلا أن المحرك الأساسي كان دينياً. بل إن بعض المؤرخين يصفون هذه الرحلات بأنها موجة جديدة في سلسلة الحروب الصليبية، وقد أجمل عمانوئيل الثاني ملك البرتغال (١٤٩٥) —

١٥٢١) هذه الدوافع عند وصفه لأسباب رحلة فاسكو دي غاما الأولى للهند بقوله:
إن الغرض من اكتشاف الطريق البحري إلى الهند هو نشر المسيحية والحصول على
ثروات الشرق.

وأبحر فاسكو دي غاما في ٨ يوليو ١٤٩٧ على رأس أسطول مكون من أربع
سفن، وكانت سفينهته تحمل مدفعاً وقد علق على ساربتها علم رسم عليه صليب كبير.
وسار الأسطول عن طريق رأس الرجاء الصالح (الذي اكتشف قبل عشرة أعوام)
حتى بلغ ساحل أفريقيا الشرقي. وتمكن بمساعدة الملاح أحمد بن ماجه من الوصول
إلى كاليكوت أهم موانئ ملبار، الساحل الغربي للهند، في ٢٠ مايو ١٤٩٨. ومع
أن فاسكو دي غاما فشل في إقامة علاقات تجارية أو سياسية مع السامري وحاكم
كاليكوت بسبب موقف التجار المسلمين، إلا أن الرحلة قد حققت هدفها الرئيسي
وهو اكتشاف الطريق البحري إلى الهند.



وفي مستهل القرن السادس عشر (١٤٩٩ — ١٥٠٩م) توالى الرحلات
البرتغالية في المحيط الهندي فارضة وجودها وسيطرتها في منطقة كان النشاط التجاري
فيها قاصراً على العرب، وكان البرتغاليون يعتمدون لإبعاد التجار العرب عن المراكز
التجارية في الهند وشرق أفريقيا وتعقب سفنهم وإغراقها أو مصادرتها. وفي نحو سنة
١٥٠٢م عهد فاسكو دي غاما إلى أسطول برتغالي صغير بحراسة مدخل البحر الأحمر
ومهاجمة السفن العربية ومنعها من المتاجرة في المحيط الهندي إلا بتصريح خاص
منه، وفي الهند سعوا إلى تأليب الحكام الهنود ضد العرب والمسلمين، وبفضل تفوقها
العسكري وامتلاكها لسفن مزودة بالمدافع والبنادق والتي لم تعرف من قبل في تلك
الأقاليم، تحقق للبرتغال في زمن وجيز احتكار التجارة الشرقية والسيطرة على مصادرها
في الهند. وبنى البرتغاليون أرباعاً طائلة بلغت أحياناً خمسة أضعاف تكلفة الرحلات
التي كانوا يبعثونها، وتوجوا ذلك كله بإقامة أول حكومة استعمارية أوروبية في الشرق
الأقصى لتأمين هذه المكاسب، ومنذ البدء حرص البرتغاليون على التبشير بالدين
المسيحي في المناطق الضيقة بمراكزهم التجارية.

وقد أدى تحول التجارة الشرقية إلى طريق رأس الرجاء الصالح إلى إضعاف دور البحر الأحمر في تلك التجارة، وتقلص الأهمية الاستراتيجية للبلاد الواقعة عليه، وأدى ذلك إلى توجيه ضربة قاضية لاقتصاد البلاد العربية المستفيدة منها وبخاصة مصر واليمن، وكان هذا الحدث فائحة لصفحة جديدة من الصراع بين العرب والقوى الاستعمارية الجديدة في المحيط الهندي.

عند فترة الضعف التي أصابت دول البحر الأحمر في التجارة الشرقية بعد أن تحولت إلى طريق رأس الرجاء الصالح والذي كان فائحة لصفحة جديدة من الصراع. وفي غضون تلك الفترة أبدت اليمن ومصر اهتماماً شديداً بالغزو البرتغالي ولكن إمكاناتها البحرية كانت ضئيلة. فالدولتان لا تملكان أسطولاً حريباً يقوى على مواجهة الخطر البرتغالي. وفي سنة ١٥٠٧ غامر السلطان عامر بن عبد الوهاب الذي كان مشغولاً ببعض الفتن الداخلية، بحملة واحدة مكونة من أربع عشرة سفينة وستائة مقاتل، بعضهم من الطلاب المتطوعين لحرب البرتغاليين في الهند ولم يعرف شيء عن مصير تلك الحملة. ومن قبلهم سعى المماليك لمواجهة البرتغاليين لفك الحصار الذي فرضوه على السفن والتجارة العربية في المحيط الهندي، وتلبية لاستنجد ملك اليمن بهم. وكانت خطتهم تقوم على تقوية الحكم المملوكي في البحر الأحمر وتحصين سواحله بما في ذلك ميناء جدة، وبخاصة بعد أن أعلن البرتغاليون عزمهم على مهاجمة الحرمين الشريفين وتخريبها. وفي سنة ١٥٠٥ بعث السلطان قنصوه الغوري بأسطول حربي بقيادة حسين الكردي. فشيد تحصينات جيدة في ميناء جدة، لرفع كفاءتها الدفاعية ثم استولى على سواكن وزار بعض الموانئ اليمنية ثم عدن. ثم خرج لمواجهة البرتغاليين حيث اصطدم بهم أمام ديو، وتمكن بمعاونة بعض الإمارات الهندية من إحراز نصر جزئي لم يدم طويلاً، إذ حلت الهزيمة به في فبراير ١٥٠٩. فانسحب إلى البحر الأحمر، تاركاً المحيط الهندي تحط سيطرة البرتغاليين الذين زادت جرأتهم.

ونقل القائد البرتغالي البوكريك المعركة إلى السواحل العربية فاحتل جزيرة سقطرة، الواقعة عند مدخل البحر الأحمر، لإحكام إغلاقه أمام السفن العربية، كما هاجم وضرب الساحل الممتد من عدن حتى هرمز. وفي سنة ١٥١٣ أرسل حملة إلى عدن اضطرت إلى الانسحاب بعد أن استبسل أهلها استيسالاً رائعاً، ومنها اتجه البوكريك

شمالاً نحو باب المنذب واستولى على جزيرة كمران وأحكم تخزينها. وكان هدفه الرئيسي ميناء جدة التي لم يتمكن من الوصول إليها بسبب ربح عاتية. فعاد إلى كمران ومنها هاجم ميناء زيلع ورشقها بالمدافع وكرر صنعه هذا في عدن، ومنها عاد إلى الهند. ومع أن الرحلة لم تحقق نصراً عسكرياً حاسماً في البحر الأحمر إلا أن توغل البوكيرك في تلك المنطقة، ساعد في التعرف على طبيعتها ورسم خطة العمل فيها لسد مضائق البحر، والسيطرة على عدن. وفي عهد البوكيرك تم الاتصال بين الحبشة والبرتغال، بقصد تنسيق الجهود ضد المسلمين، وبخاصة الماليك الذين يمدون يد العون للإمارات الإسلامية في منطقة الطراز. وتوجت هذه الاتصالات بإرسال أول سفارة دبلوماسية برتغالية إلى بلاط ملوك الحبشة سنة ١٥٢٠. وكانت استراتيجية ملوك الحبشة تهدف إلى استقطاب الدول الأوروبية مثل البرتغال وفرنسا وأسبانيا لاحتلال أحد المواقع الهامة في البحر الأحمر مثل زيلع ومصوع وسواكن، ثم الانتفاض منها على المدن الإسلامية الهامة. أما البرتغاليون فكانوا يرمون إلى اتخاذ الحبشة قاعدة عسكرية، ولاستغلال ثرواتها، ثم تحويل الأحباش من المذهب الأرثوذكسي إلى المذهب الكاثوليكي. ولما تكشفت هذه النوايا وانهار الحلف وعمل الأحباش على التبرؤ من ارتباطهم مع البرتغاليين والسعي لطردهم وبخاصة بعد أن ظهر الأتراك العثمانيون كقوة إسلامية كبرى في البلاد العربية والبحر الأحمر. فخاف الأحباش بأسهم وتمكنوا من طرد البرتغاليين في أوائل القرن السابع عشر.

ولما تكررت الاعتداءات البرتغالية على البحر الأحمر استنجد قنصوه الغوري، الذي كان يعد العدة لمواجهة أخرى مع البرتغاليين في الهند، بالسلطان العثماني بايزيد الثاني (١٤٨١ — ١٥١٢) يطلب منه مده بالأخشاب والعتاد فأمده بايزيد بما يحتاج إليه هدية مضافاً إليها نحو ألفين من البحارة بقيادة سلمان الرئيس أو سلمان الرومي للمساعدة في تشييد السفن والمشاركة في «حملة الهند» وأبحرت الحملة المكونة من عشرين سفينة وستة آلاف جندي بقيادة سلمان الرئيس. وعند وصولها إلى جدة تولى القيادة نائب السلطان حسين الكردي. وقرر الماليك قبل مواجهة البرتغاليين في المحيط الهندي إحكام التحصينات الدفاعية على السواحل اليمنية وبخاصة عدن أولاً، وإنشاء قاعدة بحرية تتحكم في إغلاق البحر أمام البرتغاليين ثانياً: وعند وصول الأسطول إلى جزيرة كمران بقصد تحصينها طلب الماليك من السلطان عامر تقديم ما وعد به من

عون على هيئة مال ومؤن. وتردد السلطان في الاستجابة لذلك الطلب خوفاً من أن يكون بداية لسيطرة مملوكية جديدة على اليمن. وأمر ولاته في الساحل بعدم الاستجابة لطلبات الماليك. ونزل الماليك إلى الساحل اليمني وأخذوا ما يحتاجون إليه من مؤن وأخشاب عنوة. ووجد الماليك بعض التشجيع والعون من العناصر المناوئة للسلطان عامر في منطقة تهامة. وساءت العلاقات بين الماليك والسلطان وتردت إلى حرب سافرة احتل حسين الكردي على أثرها بعض المدن التهامية مثل زيد، وبعد تعيين الأمير برسباي حاكماً على مدينة زيد وقائداً للجيوش المملوكية في تهامة، تابعت الحملة سيرها فاستولت على زيلع، ثم بدأت في مهاجمة عدن التي استسلمت في الدفاع عن نفسها، وردت الماليك عنها مرتين فاضطروا للانسحاب في ١٩ أغسطس ١٥١٦. وأدى فشل الماليك في احتلال عدن إلى تأجيل «حملة الهند» واتخذوا سواحل تهامة اليمن خط دفاع أول لهم، وجعلوا جدة مركز دفاعهم الثاني. ولم يطل العهد بحسين الكردي، إذ سقطت دولة الماليك أمام جيحافل العثمانيين سنة ١٥١٧. أما الماليك الذين بقوا في زيد تحت قيادة برسباي فاستمروا في حريمهم ضد الطاهريين حتى قتلوا السلطان عامر في ١٥ مايو ١٥١٧، واحتلوا صنعاء. وبذلك انتهى الوجود المستقل لدولة اليمن وسارع مماليك اليمن بالاعتراف بالدولة العثمانية، وهكذا فعل شريف مكة.

وبدخول العثمانيين القاهرة في ١٣ أبريل ١٥١٧، طويت صفحة عهد رائع من أنبل العهود الإسلامية، كملت فيها مساعي الماليك بالنصر على المغول والصليبيين، ولكنها أخفقت في رد عادية البرتغاليين، وورث العثمانيون دولة الماليك وتبنوا سياستها في مواجهة الخطر البرتغالي والدفاع عن البحر الأحمر، وحماية الحرمين الشريفين. وبسبب اشتغاله بمحروب البلقان ومد النفوذ العثماني في فارس والعراق لم يلتفت السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) للخطر البرتغالي توا، رغم توالي هجماته ولم يقم العثمانيون بمجهود حربي ضدهم حتى عام ١٥٣٨.

وفي هذه الأثناء واصل البرتغاليون حملاتهم لتحقيق مطامعهم في البحر الأحمر، ففي فبراير ١٥١٧ خرج نائب الملك البرتغالي في الهند، لويو سوريذ على رأس حملة قاصداً جدة. وسارت الحملة دون أن تتعرض لعدن التي أمدهم بالمؤن اللازمة

ويعض المرشدين من البحارة اليمنيين، ليجنوها مخاطر الشعب المرجانية، وعند وصولها إلى جدة فشلت في احتلالها بسبب مناعة التحصينات التي أعدها المالك. كما أن انتقال السلطة للعثمانيين جعلهم يعجلون بالرحيل. وتعبهم سلمان الريس وتمكن من أسر سفينة برتغالية. وكرر البرتغاليون صنيعهم مرة ثانية عام ١٥٢٠، إلا أن الرياح صدتهم عنها، ونجحت نفس الحملة في إزال أول بعثة دبلوماسية في الحبشة كما نوهت من قبل، وفي سنة ١٥٢٥ تعرضت عدن لقصف المدافع وحصار برتغالي. وفي فبراير ١٥٣٨ توج البرتغاليون بمحاولاتهم بفرض معاهدة على عدن. ولذلك أصبحت عدن جزءاً من «أملاك» البرتغال والتزمت عدن بدفع جزية سنوية، مع إعطاء سفنها حرية الملاحة بشرط عدم توجيهها إلى جدة. ولكن المعاهدة لم تدم طويلاً، إذ بذل العدينيون محاولات جادة للخلاص من السيطرة البرتغالية واستجدوا بالسلطان سليمان القانوني، معلنين الدخول في طاعته.

وفي عام ١٥٣٧ بدأ والي مصر بتوجيه من السلطان العثماني في إعداد السفن اللازمة في السويس لحملة بحرية لإخضاع اليمن وغارة البرتغاليين. وتساعد اهتمام السلطان سليمان القانوني بهذا الأمر بعد فتح العثمانيين للعراق (١٥٣٤) وامتداد نفوذهم لسواحل الخليج العربي الشمالية المجاورة للنفوذ البرتغالي في جنوب الخليج. ويروي أن السلطان بلغه أن البرتغاليين كانوا على صلة بالفرس وأنهم قد أمدهم ببعض المعونات الحربية. ولم تقف الاستجدات بالعاقل العثماني على العدينيين؛ ففي سنة ١٥٣٧ طلب سلطان كجرات الهندي دعماً عسكرياً حتى يتمكن من الصمود في وجه البرتغاليين. وأبحرت الحملة من السويس في يونيو ١٥٣٨. وكان قوامها ثمانين سفينة وعشرين ألف مقاتل بقيادة سليمان باشا الخادم الذي كانت خبرته بالبحر ضئيلة، وأجرى سليمان باشا بعض الاتصالات مع أمراء اليمن قبل بدء الحملة مسيرتها مما سهل مهمته وتمكن من الاستيلاء على ميناء عدن، بعد أن غدر بحاكمها عامر بن داود الذي أحسن استقباله. وقد أساء هذا القمل المشين بسمعة العثمانيين في تلك المنطقة، وتابعت الحملة رحلتها إلى الهند حيث حاصرت قلعة ديو بالتعاون مع جيش كجرات، وبعد شهر رفع سليمان باشا الحصار وأقلع نحو السواحل العربية لإكمال إخضاعها للسيطرة العثمانية. وتم له إخضاع المنطقة الممتدة من الشحر في الجنوب حتى جيزان في الشمال وفي زبيد ثم نقل السلطة من المالك إلى موظفين عثمانيين ولكنه

لم ينجح في الاستيلاء على المناطق الداخلية التي بقيت تحت حكم الزيديين وظلت
تخضع للحضوع للدولة العثمانية للسيطرة عليها عشرات السنوات.

وعاد سليمان باشا إلى مصر دون أن تحقق حملته هدفها في الهند، ولكن في اليمن
تم لها السيطرة على عدن وزبيد والسواحل اليمنية. وعلى أثر هذه الهزيمة تجرأ البرتغاليون
بإرسال حملة توغلت حتى مشارف السويس سنة ١٥٤١. ولكنها لم تحاول ضرب
الأسطول العثماني الموجود فيها، بل اكتفت بتخريب بعض السفن في الطور والقصير،
وهاجمت سواكن ودهلك. ثم عادت إلى الموانئ الحبشية، وترتب على هذين
الحدثين - فشل الحملة إلى الهند والتوغل البرتغالي في البحر الأحمر - أن هجر العثمانيون
سياستهم الهجومية واكتفوا بالدفاع عن البحر الأحمر وإغلاقه أمام السفن البرتغالية.
بل حرموه على سائر السفن الأوربية خوفاً من أن تتسلل إلى البحر الأحمر بحسبانه
الطريق الرئيسي للأماكن المقدسة، وتمكن العثمانيون من تحقيق هذا الهدف بدعم
قواعدهم البحرية في اليمن وإحكام قبضتهم الإدارية عليه ومد نفوذهم إلى السواحل
الحبشية.

وفي اليمن قام العثمانيون بخطوات إدارية وحرية لدعم سلطتهم في الأماكن التي
خضعت لهم على السواحل، وبدأوا في مد نفوذهم على الأقاليم الداخلية، ومع أن
الجيوش العثمانية استولت على أغلب تلك الأقاليم وتمكن ازدمير باشا من توحيد اليمن
تحت السيطرة العثمانية في سنة ١٥٥٥ م إلا أن المقاومة اليمنية كانت تظل برأسها من
وقت لآخر، وتجمعت المقاومة حول أتباع الإمامية الزيدية وتابعت كفاحها حتى انهارت
السلطة العثمانية. وأرسلت الدولة العثمانية حملة كبيرة بقيادة سنان باشا لاسترداد
السيطرة العثمانية على اليمن سنة ١٥٦٩. وتوضح أهمية هذه الحملة من التوجيه الذي
أصدره السلطان سليم الثاني لسنان باشا «استردادنا لمملكة اليمن وإن كان ذلك مما
يتعين علينا لأنها ميراث أينا المقدس، لكن جل قصدنا من ذلك إنما هو حفظ ثغر
عدن صونا للحرمين الشريفين على (من) الكفار الملاحين» وتمكن الجيش العثماني
فرض السيطرة العثمانية مرة ثانية إلا أن روح المقاومة لم تضعف بل زادت حدة
فكثرت الثورات بقيادة الأئمة الزيديين حتى نجحوا في إجبار العثمانيين على الجلاء عن
اليمن سنة ١٦٣٥. وهكذا وقف العرب في وجه الأتراك، وكان اليمن أول بلد عربي
ينسلخ من الحكم التركي.

في نهاية القرن السادس عشر بدأ الوهن يذب في أوصال الامبراطوريتين العثمانية والبرتغالية لأسباب كثيرة. يكفي أن نذكر أن ضعف أساطيل الدولتين كان أهم مظاهرها، ويجدر أن نذكر أن البرتغاليين رغم نجاحهم شبه الكامل في السيطرة على الملاحة في المحيط الهندي فإنهم - فيما يبدو - لم ينجحوا بنفس القدر في السيطرة على التجارة الشرقية، إذ ظل جزء كبير من هذه التجارة يحد طريقه إلى البلاد العربية. وحقيقة الأمر أن النشاط التجاري في موانئ البحر الأحمر لم يصب بالركود التام كما يظن البعض، إذ أن التجارة المحلية كانت تسير على نغمتها العادية، إلا أن ما حققه البرتغاليون من مكاسب نتيجة احتكارهم لهذه التجارة دفع جيرانهم من الدول الأوربية ليجربوا حفظهم في هذا المضمار.

وكان أول من وصل إلى مياه المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح هم الهولنديون الذين كسروا ذلك الاحتكار في سنة ١٥٩٥ وتبعهم الانجليز في سنة ١٦٠٣. وكان دخول هاتين الدولتين في المحيط الهندي بداية لمنافسة حادة للاستئثار بتجارة الشرق. وكان الصدام المسلح من سمات هذه المنافسة، ولم يكد يتصف القرن السابع عشر حتى كانت البرتغال قد فقدت سيطرتها على المحيط الهندي وسواحلها ولم يبق لها منه سوى بضعة جيوب على الساحلين الأفريقي والهندي.

ومنذ بداية القرن السابع عشر بدأت هذه القوة الجديدة تطرق سواحل البحر الأحمر بقصد إقامة علاقات تجارية مع موانئه والاستفادة منه كطريق تجاري هام. وكانت علاقات العثمانيين بالقادمين الجدد يشوبها كثير من الحذر. ففي البدء سمحوا للسفن الأجنبية بالتعامل مع ميناء «مخا» الواقعة على الساحل الشرقي، ولكنهم صدوها عن التوغل في داخل البحر الأحمر، وسمحوا للسفن العربية بنقل السلع التي تجلبها تلك السفن للموانئ الشمالية. وينبع هذا الاجراء من سياسة العثمانيين، كحماية للحرمين الشريفين في المحافظة على البحر الأحمر «كبجيرة إسلامية»، ولعل الضعف الذي أصاب الأسطول العثماني كان سبباً في إصرارهم على تنفيذ هذا الاجراء.

وكان البريطانيون أول من سعى لإقامة علاقات تجارية مع الجزيرة العربية، ففي عام ١٦٠٩ طلب الكابتن الاسكندر «شارني» السماح له بالتجارة في ميناء مخا. وقد سمح له حيناً وحرماً حيناً آخر، وأرسلت شركة الهند الشرقية البريطانية في العام التالي بعثة تجارية برئاسة «هنري ميدلتون» لنفس الغرض فزار عدن أولاً ثم مخا. وقوبلت

هذه البعثة بعداء واستنكار شديد من السلطات العثمانية التي أبدت تعجبها من جرأة أولئك «الصلبيين» الذين يسعون للاقتراب من الأماكن المقدسة في الجزيرة العربية. وبعد محاولات متعددة من الانجليز سمح لهم في عام ١٦١٨ بالمناجزة في حرية تامة في محافا، والمناطق الواقعة جنوبها، ولذلك صارت بريطانيا الدولة الأوربية الوحيدة التي منحت هذا الامتياز.

ولعل مما دفع العثمانيين لاختخاذ هذا الاجراء تأكدهم من خفة حدة التنافس القائم بينهم وبين البرتغاليين، ورغبتهم في تنشيط التجارة لتحسين وضع اليمن الاقتصادي. ولا شك أن قيام الدولة الزيدية بعد طرد العثمانيين سنة ١٦٣٥، قد دفع اليمنيين لاقتحام مجال التجارة الشرقية وتشجيعهم على التعاون مع الأوربيين، وفي هذه الفترة انتشرت زراعة البن وكثير الاقبال على شرائه حتى صار من أهم الصادرات اليمنية. وكان البن سلعة رائجة في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا، ومن ثم كان يُصدّر عن طريق البحر الأحمر وطريق رأس الرجاء الصالح في وقت واحد، وكان لتجارة البن أثر كبير في إنعاش طريق البحر الأحمر التجاري.

ووجدت شركة الهند الشرقية البريطانية، التي كانت تحتكر التجارة الشرقية مجالاً طيباً في اليمن، فأنشأت عدداً من الوكالات التجارية بالتعاون مع التجار الهنود الذين انتشروا في البلاد وحققوا أرباحاً طائلة بعد أن غادر الهولنديون اليمن في سنة ١٧٦٢. وصار الإنجليز يسيطرون على تجارة البن وغيرها من السلع اليمنية، وحرصت شركة الهند الشرقية على مساندة الأئمة الزيديين بعد انتهاء الحكم العثماني. ووجدت فيهم خير نصير لتسهيل التبادل التجاري. وكان الود يسود هذه العلاقات رغم تحذيرات السلطان العثماني الذي أزعجه تزايد النشاط الأوربي التجاري في المياه اليمنية.

ولا شك أن تصدير جزء كبير من البن عن طريق رأس الرجاء الصالح قد أضر بدخل الدولة العثمانية في مصر. فبعث السلطان العثماني سفيراً إلى إمام اليمن سنة ١٧١٢ يحذره من الاستمرار في التعامل التجاري المباشر مع الدول الأوربية ويرجوه فصر تصدير البن اليمني إلى مصر فقط عن طريق البحر الأحمر، ورفض الإمام تحقيق تلك الرغبة التي تضر بوضع بلاده الاقتصادي. واستمر في معاملاته التجارية مع الأوربيين.

وفي الوقت الذي كانت السفن الإنجليزية تطرق أبواب اليمن تسلسل الهولنديون بقصد إقامة وكالات تجارية في اليمن، وكانت محاولاتهم الأولى سنة ١٦١٤ عندما وصل «فان دي بروك» إلى عدن مسلحاً بتصريح من الباب العالي يسمح له بالتجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية. ومع أنه قد رحب به في أول الأمر إلا أن معارضة التجار المقيمين له، خشية منافسته لهم، أجبرته على الرحيل. وبإتت محاولته في محال بالفشل بسبب تخوف الحاكم من تسربهم إلى المدن المقدسة وإزاء هذه المعارضة ركز الهولنديون نشاطهم التجاري على الساحل الجنوبي، ولم يحاولوا التوغل في البحر الأحمر لإقامة مراكز تجارية، وكانت تجارة البن تمثل جزءاً هاماً في تعاملهم التجاري مع اليمن، فلما نجحوا في نقل زراعة البن إلى جزر الهند الشرقية، وصعب عليهم توسيع دائرة أعمالهم التجارية في اليمن غادروه عام ١٧٦٢.

وفي عام ١٧٠٩ نجحت بعثة فرنسية في عقد معاهدة تجارية مع حاكم محاسن لهم بمقتضاها بفتح وكالة تجارية، ورغم اعتراض السلطات العثمانية على تزايد النفوذ الأوربي الذي أشرنا إليه، فإن النشاط الفرنسي زاد اتساعاً وجرأة. في سنة ١٧٣٨ تمكنت الشركة الفرنسية بعد أن ضربت ميناء محاسن، من اقناع حاكمها بتخفيض العوائد الجمركية المفروضة عليها من ٣٪ إلى اثنين ونصف بالمئة.

وخلال قرن من انحسار النفوذ العثماني في اليمن تمكنت الشركات الأوربية من تدعيم وجودها التجاري عن طريق الوكالات المنيثقة في سواحل البحر الأحمر الجنوبية، ثم اندفعت نحو الجزء الشمالي لتحقيق أهدافها التجارية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وشهدت هذه الفترة سباقاً شديداً بين الإنجليز والفرنسيين من أجل الانفراد بالوكالات التجارية. وكان التنافس على أشده في مصر التي تتحكم في الجزء الشمالي من البحر الأحمر، فاهتمت شركة الهند الشرقية بالسوق المصرية التي كان الفرنسيون يشتمعون فيها بامتيازات تجارية. في سنة ١٦٩٧ عينت إنجلترا قنصلاً لها في الاسكندرية ومنحهم **السلطان مصطفى الثاني** امتيازات مماثلة للامتيازات الفرنسية، وازداد الاهتمام البريطاني بمصر وطريق البحر الأحمر بعد صلح باريس سنة ١٧٦٣ في محاولة للربط بين مصر والممتلكات البريطانية في الهند. ومما مهد السبيل لهذا التطور أن الرسوم الجمركية كانت تمثل جزءاً هاماً من دخل الدولة. وحقيقة الأمر أن حكام المناطق المطلية على البحر الأحمر مثل الأتمة في اليمن والاشراف في مكة

«والمالِك» في مصر كانوا يسعون لتشجيع التعامل التجاري مع الأوربيين حتى يزداد دخلهم من الضرائب التي تجبى من التجار المترددين على موانئها.

وفي مصر عقد محمد بك أبو الذهب اتفاقية مع الانجليز لتنشيط التجارة بين مصر والهند وأثار هذا التصرف المستقل من حكام مصر حفيظة السلطات العثمانية، خشية من تزايد النفوذ الأوربي. وحذر السلطان العثماني القائم على أمر مصر من عواقب الاتفاقي في مثل ذلك الاجراء، وذكرهم بما حدث في الهند التي رحبت بالتجار الانجليز ففقدت استقلالها وصارت مستعمرة بريطانية.

ولكن هذه التحذيرات لم تكن لتؤثر على «ممالك» مصر بسبب العائد الكبير الذي يجتونه من تلك التجارة. وفي السبعينات من القرن الثامن عشر استطاعت السفن البريطانية أن تصل السويس والقصير والطور وفي نفس الفترة توسعت دائرة النشاط التجاري الفرنسي فعقد الفرنسيون اتفاقية مع مراد بك سنة ١٧٨٥ تبيح للسفن الفرنسية التردد على ميناء السويس واكتمل لها بذلك حق الملاحة في البحر الأحمر والانجار في موانئه.

وكان التنافس التجاري حول البحر الأحمر، بين انجلترا وفرنسا، يجني وراءه صراعاً سياسياً حاداً. وكان كل من الدولتين يعرف قيمة البحر الأحمر في الوصول إلى الشرق الأقصى وكان ينظر إلى تحركات الطرف الآخر بحذر شديد. وقد أبانت حملة نابليون بونايرت على مصر في مايو ١٧٩٨ إدراك الفرنسيين لأهمية البحر الأحمر. وباحتلالهم لمصر دخل البحر الأحمر في مرحلة تاريخية حديثة.

وكانت انجلترا تخشى أن تستغل فرنسا هذا الطريق المائي القصير للوثوب للهند ذرة التاج البريطاني.

ولم يقف الانجليز مكتوفي الأيدي بل رتبوا أمرهم بقفل منافذ البحر الأحمر أمام الفرنسيين فاحتلوا جزيرة برعم عند بوغاز باب المنذب في سنة ١٧٩٩ ودعموا ذلك الاحتلال بعقد عدد من معاهدات الصداقة مع سلطان الحج ومشايخ القبائل في جنوب شبه الجزيرة العربية وختموا هذا التدخل باحتلال عدن سنة ١٨٣٩. وظلت انجلترا تسعى جاهدة لإبعاد أي منافس لها في البحر الأحمر الذي أضحي منذ بداية القرن التاسع عشر وإدخال السفن البخارية أقصر طريق يلائم الثورة الاقتصادية التي

اجتاحت العالم، كما أن شدة الصراع السياسي حول المستعمرات الجديدة كان يستلزم اتخاذ قرارات سريعة بالتشاور مع العواصم الأوربية. وعليه لم يعد طريق جبل طارق — رأس الرجاء الصالح البحري، يواكب كل هذه التطورات.

واسترد البحر الأحمر أهميته، كما استردت البلاد الواقعة عليه أهميتها الاستراتيجية مما جعل الدول المتنافسة تهدف لعقد أحلاف معها تسعى للسيطرة على منفذه في عدن والجنوب العربي والقرن الأفريقي ومصر. وكان فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩ أحد مظاهر هذا الصراع بين الدول الأوربية الاستعمارية التي صعدت معركتها من مجرد تكثيف نشاطها التجاري إلى السيطرة على مصادر المواد الخام بل والبلاد ذاتها.

يتضح من هذه الملاحظات أن الصراع حول البحر الأحمر ظاهرة قديمة تتجدد عبر العصور. ففي البدء كانت بين الدول المطلة عليه، ثم دخل الرومان وتبعهم الفرس، واستغل هؤلاء الدول المحلية لتنفيذ مخططاتها، وهكذا فعل غيرهم في عصور أخرى.

ثم آل الأمر إلى القوى الإسلامية، التي جعلت منه بحيرة إسلامية دهرأ طويلاً ولكن سرعان ما نافستهم عليه القوى الصليبية، وفتحت البرتغال عهداً جديداً من الصراع كانت السفن البخارية والأسلحة النارية دعامة الأولى. ووقف العثمانيون في وجه الخطر البرتغالي وحرموا ارتياد البحر الأحمر على غير المسلمين. ولكن دولاً جديدة دخلت حلبة الصراع. وبدأ فجر جديد من الصراع كان امتداداً لحاولات أوربا القديمة في السيطرة على البحر الأحمر كما كان مسرحاً للتنافس بين بعض الدول الأوربية نفسها مثل إنجلترا وفرنسا.

وبافتتاح قناة السويس تمكنت أوروبا من إحكام قبضتها على منافذه. واستطاعت أوروبا خلال القرنين الماضيين أن تبسط نفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي على أجزاء كبيرة من المعمورة كان البحر الأحمر واحداً منها. وصارت حضارة الغرب هي الحضارة الطاغية في عالم اليوم، وأخذ الغرب يسعى ليسيطر سلطانه بكل الوسائل سلمية كانت أم عسكرية. وكانت السيطرة على مصادر الطاقة آخر الوسائل لتحقيق هذا الهدف، وما الحديث عن «أمن البحر الأحمر» إلا رد الفعل العربي الإسلامي، لرحضة هذا الكابوس.

- ١ — أبو شامة: عبد الرحمن بن اسماعيل الروستين في أخبار الدولتين، بيروت (بدون تاريخ) ج ٢.
- ٢ — أحمد رمضان: مصر والبحر الأحمر، ندوة البحر الأحمر، جامعة عين شمس، ١٩٧٩.
- ٣ — الأديسي محمد بن أحمد: كتاب زهرة المشتاق في اختراق الآفاق، نابولي، ١٩٧٠.
- ٤ — ابن تغري بردي، أبو الحسن يوسف: النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة ١٩٢٩.
- ٥ — ابن إياس: بدائع الزهور من وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ج ٤، ١٩٦٠.
- ٦ — محمد زغلول عبد ربه: البرتغاليون والبحر الأحمر، ندوة البحر الأحمر، جامعة عين شمس القاهرة.
- ٧ — السيد مصطفى سالم: القتح العثماني الأول للبنين، ١٥٣٨ — ١٦٣٥، القاهرة، ١٩٧٤.
- ٨ — سيد أحمد علي الناصري: الرومان والبحر الأحمر، ندوة البحر الأحمر في التاريخ جامعة عين شمس، ١٩٧٩.
- ٩ — عاشور، سعيد عبد الفتاح: بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحيشة في العصور الوسطى، المجلة التاريخية المصرية المجلد ١٤ (١٩٦٨) — ١ — ٤٣.
- ١٠ — عبد الرحيم عبد الرحمن: النشاط والتجارة في البحر الأحمر في العصر العثماني ١٥١٧ — ١٧٩٨، ندوة البحر الأحمر، جامعة عين شمس ١٩٧٩.
- ١١ — فاروق عثمان أباطة: التنافس البريطاني الأمريكي في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ندوة البحر الأحمر، جامعة عين شمس، ١٩٧٩.
- ١٢ — فائق بكر الصواف: أهمية شر جدة في النصف الأول من القرن العاشر الهجري (١٤ م). ومصطفى محمد رمضان: ندوة البحر الأحمر، جامعة عين شمس، ١٩٧٩.
- ١٣ — القزويني: عجائب المخلوقات.
- ١٤ — قاسم عبد قاسم: علاقات مصر بعالم البحر الأحمر في عصر سلاطين المماليك، ندوة البحر الأحمر، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٩.
- ١٥ — محمد أحمد أتيس: الدولة العثمانية في الشرق العربي، القاهرة (بدون تاريخ).
- ١٦ — محمد أمين صالح: تجارة البحر الأحمر في عصر المماليك الحراكية: ندوة البحر الأحمر، جامعة عين شمس، ١٩٧٩.
- ١٧ — السعودي علي بن أحمد: مروج الذهب ج ٢، باريس ١٨١.
- ١٨ — المقرئزي، علي بن أحمد: الإمام عياض الحيشة من ملوك الإسلام، القاهرة ١٨٨٥.
- ١٩ — (٢) كتاب السلوك في معرفة دول الملوك ج ٤، القاهرة، ١٩٣٧.